بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات
كمحدد لجاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر

بلقاسم أمحمد
belgamhamed@gmail.com
أستاذ مساعد- كلية الحقوق والعلوم التجارية
- جامعة مستغانم

ملخص:

تواجه البلدان النامية ومن بينها الجزائر تحديات كبيرة قصد تعبئة موارد التمويل المحلية والخارجية وأصبح من الضروري جعل مكان تواجدها جذاب لاستقطاب حجم اكبر من الاستثمارات الأجنبية بالاعتماد على تحسين ما يعرف ببيئة الأعمال ونوعية المؤسسات.

وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم وتحليل بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات باعتبارها محدد أساسي لجذب الاستثمار الأجنبي ومقارنتها مع بعض الدول العربية.

الكلمات المفتاحية:

بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات (les institutions) – مكوناتها – مؤشر التنافسية العالمي- مؤشر الحرية الاقتصادية – مؤشر تقويم المخاطر القطرية - مؤشر ممارسة الأعمال.

Résumé

Dans le souci de mobiliser de nouvelles ressources financières nationales et internationales, il est devenu, dorénavant nécessaire, pour les pays en développement et, particulièrement l'Algérie, de prendre en considération l'effet de l'attractivité territoriale afin d'attirer le plus grand nombre d'investissements potentiels.

Dans ce contexte, il y a lieu de souligner que cette attractivité est subordonnée à l'amélioration de l'environnement des affaires et à la qualité des institutions en place.

A partir de ce contexte, l'objectif de notre recherche sera d'analyser et d'évaluer les déterminants de cette attractivité au niveau de notre pays d'une part, et également, établir une comparaison avec un échantion représentatif de certains pays arabes, d'autre part.

Mots clés:

L'environnement des affaires et la qualité des institutions - composantes - l'indice de compétitivité mondiale - Indice de liberté économique - indice d'évaluation du risque pays – Indice des pratiques des affaires.

1- مقدمة:

في ظل التغيرات والتحولات الكبيرة والمتسرعة التي تميز المحيط الاقتصادي العالمي من عدم الاستقرار في البيئة السياسية، البيئة الاقتصادية، البيئة القانونية والبيئة الاجتماعية، يعتبر تحسين بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات في اقتصاديات العديد من الدول من بين التحديات الرئيسية التي تواجه عملية التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي واستقطاب حجم أكبر من المشاريع الاستثمارية.

ومن جانب أن الآفاق الاقتصادية التي انتهى إليها علم الاقتصاد وتحليل النمو من المنظور الجزئي بالاعتماد على الشركة وقرارات الاستثمار، يجعل من الضروري دراسة البيئة والوسط الذي تتواجد فيه الشركة من خلال كفاءة ونوعية جيدة للمؤسسات (les institutions) زيادة على مجموعة العوامل المتعلقة بنوعية المكان التي تتشكل فيه الفرص والحوافز مقارنة مع القيود والعراقيل وفرض تكاليف غير ضرورية وخلق احتمالات مجهولة ومخاطر ضخمة.

لذا، فإن ضعف بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات يمكن أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في التكاليف المترتبة على الشركات و هذا ما يفقدها العديد من الفرص الاستثمارية، ويتضح من استقصاءات البنك الدولي أن التكاليف الناجمة عن البنية الأساسية (الهياكل القاعدية) وصعوبة إنفاذ العقود والجريمة والفساد واللوائح التنظيمية، هي تكاليف يمكن أن تبلغ نسبة 25% من قيمة المبيعات، أو من بين ثلاثة إلى أربعة أضعاف ما تدفعه الشركات على شكل ضرائب، ويتفاوت كل من مستوى هذه التكاليف غير المبررة وعناصرها تفاوتا كبيرا من بلد إلى آخر، وبالتالي لا يتمتع أي بلد ببيئة أعمال ونوعية مؤسسات مثالية.

من منطلق أن المنطقة الجغرافية للدولة هي مسرح هذه العملية التي يجب أن تكون بيئة أعمالها ملائمة وجذابة وهي المسئولة عن تقديم فرص النجاح أو الفشل وتحدد سلوك وإستراتيجيات الشركات على قرارات الاستثمار، يمكن التساؤل عن وضعية بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات في الجزائر باعتبارها الركيزة الأساسية لاستقطاب حجم كبير من الاستثمارات المحلية والأجنبية وبالتالي توفير موارد لتمويل التنمية ؟

انطلاقا من طبيعة الموضوع، والأهداف المنوطة به، وقصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة سيتم تقسيم البحث إلى جانب نظري وجانب تطبيقي بحيث يشتمل الجانب النظري على المفاهيم الأساسية لبيئة الأعمال ونوعية المؤسسات باعتبارها الركيزة الأساسية لاستقطاب حجم أكبر من الاستثمارات، ويشتمل الجانب التطبيقي على تحليل وتقييم بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات في الجزائر

ومقارنتها مع بعض الدول العربية وهذا بالتطرق لمؤشر التنافسية العالمي، مؤشر الحريـــة الاقتصـــادية، مؤشر تقويم المخاطر القطرية ومؤشر ممارسة الأعمال.

2- الأسس النظرية لبيئة الأعمال ونوعية المؤسسات:

أصبحت بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات من المحددات الأساسية لجاذبية الاستثمارات الأجنبية وما لها من تأثير على مؤسسات الأعمال وأدائها بصورة لا يمكن لمتخذي القرارات وأصحاب المشروعات تجاهلها أو التقليل من شأنها، وبالتالي فإن معرفة ودراسة أساسيات بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات بالتطرق لكل من المفاهيم، الخصائص والتصنيفات يعد من البديهيات الواجب التعرف عليها لمواكبة التطورات السريعة في مجال قطاع الأعمال.

1.2- مفهوم بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات:

في الواقع لا يوجد مفهوم محدد لبيئة الأعمال ونوعية المؤسسات ويرجع ذلك إلى تشابك وتعقد مكوناتها، كما أن الوصول إلى تعريف محدد ينطلق من وجهة نظر القائم بالتحليل والدراسة، ولهذا هناك مجموعة من التعاريف لبيئة الأعمال نذكر منها:

- **يعرف إمري وترست** (EMERY ET TRIST): هي مجموعة من القيود التي تحدد سلوك المؤسسة ، كما أن البيئة تحدد نماذج أو طرق التصرف اللازمة لنجاح وبقاء المؤسسة أو تحقيق أهدافه[1]؛
- **يعرف ديل** (DILL): بيئة العمل الخاصة بالمؤسسة هي ذلك الجزء من البيئة الإدارية التي تلاءم عملية وضع وتحقيق الأهداف الخاصة بالمؤسسة وتتكون هذه البيئة من خمس مجموعات من الأطراف هي: العملاء والموردون، والعاملون، والمؤسسات المنافسة، بالإضافة إلى جماعات الضغط أو التأثير كالحكومة واتحادات العمال وغيرها [2]؛

[1] د/عبد السلام أبو قحف-"اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي-دار الجامعة الجديدة-الإسكندرية-2003، ص ص 28-29.

[2] د/ عبد السلام أبو قحف ، مرجع سابق ص 28.

- **يعرف روبينس** (ROBBINS): هي جميع العوامل والمتغيرات الواقعة خارج حدود المؤسسة[3]؛
- **يعرف روبيرت مايلز** (ROBERT MILES): فقد عرفت على النحو التالي: خذ الكون و أطرح منه النظام الفرعي الذي يمثل المؤسسة ، فيكون الباقي هو البيئة [4]؛
- **يعرف هاولي** (HAWLEY): هي جميع الظواهر خارج المؤسسة ولديها إمكانات التأثير عليها[5]؛

ويتضح من ذلك أن بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات هي مصدر جميع مدخلات ومخرجات مؤسسة الأعمال حيث يتم الحصول منها على المستلزمات اللازمة لممارسة أنشطتها وتقدم بدورها إلى البيئة منتجاتها من السلع والخدمات، أي أن بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات تكون مصدر الفرص والحوافز والقيود والمخاطر المحددة لسلوك وأداء المؤسسة وبالتالي قراراتها الاستثمارية.

2.2- خصائص بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات:

إن بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات تتصف بعدة خصائص، يجب على المؤسسات التي تسعى لممارسة الأعمال أن تأخذها في حساباتها دراسة هذه البيئة ومن ضمن هذه الخصائص [6]:

- **التعدد:** تتسم بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات بتعدد وكثرة المتغيرات التي تؤثر على أداء مؤسسات الأعمال، فالمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدولية والقانونية والتكنولوجية هي فقط جزء من المتغيرات التي تؤثر على ممارسة الأعمال، و من تم فإن هذه المؤسسات يجب أن تدرس تأثير كل متغير من هذه المتغيرات على إستراتيجياتها؛
- **التعقد:** بالإضافة إلى تعدد وكثرة المتغيرات التي تعمل في ظلها مؤسسة الأعمال فإن هذه المتغيرات معقدة في تأثيرها على عمل المؤسسة، فالمتغيرات الاقتصادية على سبيل المثال –

[3] د/حسين حريم "إدارة المنظمات منظور كلي" دار الحامد للنشر والتوزيع –الأردن- الطبعة الأولى 2003، ص 46.

[4] د/حسين حريم ، مرجع سابق، ص 46.

[5] د/حسين حريم ، مرجع سابق، ص 46.

[6] د/محمد صالح الحناوي و د/محمد فريد الصحن "مقدمة في الأعمال" الدار الجامعية للنشر-الإسكندرية- 2002، ص105

يمكن تحليلها على مستوى البيئة المحلية وأيضا على مستوى البيئة الدولية ثم التحليل على مستوى صناعة معينة؛

- **الارتباط:** يوجد ارتباط قوي بين متغيرات بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات مما يزيد من درجة تعقد التحليل، فالمتغيرات التي تحدث في عناصر البيئة الاقتصادية قد تكون مرتبطة ببعض متغيرات البيئة الاجتماعية والسياسية؛
- **الاستمرارية:** إن تأثير متغيرات البيئة الخارجية على المؤسسات يتسم بالاستمرارية. مما يستلزم أن تكون عملية تحليل البيئة عملية مستمرة في عناصرها ومتغيراتها؛
- **التميز**: يوجد هناك اختلاف من بيئة مؤسسات الأعمال معينة إلى أخرى, بمعنى أن التباين يكمن في:

  - درجة تأثير المتغيرات على كل منها؛
  - عدم الثبات و الطبيعة المتغيرة للبيئة من خلال التغيرات و التقلبات المتسرعة؛
  - صعوبة السيطرة والتحكم في المتغيرات البيئية فالمتغيرات السياسية أو الاقتصادية مثلا يمكن التنبؤ ببعضها والتأثير النسبي عليها أما السيطرة الكلية فهي صعبة.

3.2- تصنيفات بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات:

يوجد عدة تصنيفات لبيئة الأعمال و نوعية المؤسسات التي سوف نتطرق لأهمها كما يلي[7]:

1.3.2- التصنيف حسب درجة التغيير وعدم التأكيد البيئي: وهو أربعة أنواع:

- **البيئة الساكنة والعشوائية:** وهي البيئة التي يصعب تحديد متغيراتها ومكوناتها وتحديد اتجاهاتها وعلى المؤسسة مواجهتها بتوفير عدد معين من البدائل؛
- **البيئة الساكنة مع التكتلات:** وهي بيئة تمتاز بوجود عدد محدود من المؤسسات المتشابهة والتي تتفاعل مع بعضها وتنسق فيما بينها لتحقيق مصالحها ، بحيث يمكن تحديد اتجاهات المتغيرات البيئية بها؛

[7] د/ جمال الدين محمد المرسي وآخرون " التفكير الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية " الدار الجامعية -الإسكندرية – 2002 ، ص 208-212 .

- **البيئة المضطربة:** وهي البيئة التي تمثل الامتداد الطبيعي للبيئة الساكنة مع وجود تقلبات نتيجة ترابط العناصر البيئية، أي أن التقلبات الاقتصادية تنعكس على الأوضاع السياسية أو الاجتماعية، ... وغيرها؛
- **البيئة الصاخبة (المعقدة):** وهي تتجه نحو مستوى عال من عدم الاستقرار و التعقد بحيث تتزايد وتتعدد المخاطر والاحتمالات التي تتعرض لها المؤسسة والتي تفرض عليها إعطاء أهمية للمتابعة الدقيقة و المتواصلة.

2.3.2- التصنيف حسب درجة التجانس والاستقرار:

يمكن تصنيفها باستخدام درجة التجانس ومدى الاستقرار في المتغيرات البيئية إلى أربعة أنواع هي:

- **بيئة متجانسة ومستقرة:** وهي البيئة المتكونة من مجموعة من المتغيرات ذات المميزات والخصائص المتشابهة و المستقرة في نفس الوقت؛
- **بيئة متجانسة وغير مستقرة:** تكون حالة هذه البيئة متشابهة من حيث المميزات والخصائص بالنسبة لمجموعة المتغيرات البيئة مع وجود عدم الاستقرار بالمقارنة بالبيئة السابقة؛
- **بيئة غير متجانسة ومستقرة:** حيث تكون في هذه الحالة مجموع المتغيرات البيئية متباينة وغير متجانسة الصفات و الخصائص مع تميزها باستقرار نسبي؛
- **بيئة غير متجانسة وغير مستقرة:** وهي البيئة التي تكون ذات متغيرات متباينة ومختلفة الخصائص والاتجاهات إلى جانب عدم استقرار هذه المتغيرات.

4.2- اتجاهات تأثير بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات على جذب الاستثمارات:

إن تحديد وترسيم اتجاهات تأثير التغيرات البيئية ونوعية المؤسسات على جذب الاستثمارات لا يقتصر على تحديد الفرص والتهديدات وإنما يتجه إلى معرفة منافذ وحدود التفاعلات والروابط بين البيئة ونوعية المؤسسات من جهة وقرارات الاستثمار من جهة أخرى من خلال رصد التحركات من الحدود الإيجابية إلى الحدود المحايدة (الصفرية) إلى الحدود السلبية وما يترتب عليها من الظروف والمواقف التي تواجه مؤسسات الأعمال و ما يتطلب من اتخاذ قرارات إستراتيجية مناسبة، ويمكن تناول اتجاهات تأثير بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات على استقطاب وجذب الاستثمارات على النحو التالي:

- **الفرص:** هي عبارة عن مجال جذب معين التي تستطيع فيها مؤسسات الأعمال التمتع بمزايا تفضيلية أو تنافسية وتتجه إلى التأثير الإيجابي على الأداء، وهذه الحالات يمكن أن تكون ذات طبيعة قانونية مثل تحفيز وتدعيم الحكومة للتصدير أو الإنتاج المحلي، وقد تكون ذات طبيعة تشغيلية مثل إمكانية استخدام أجهزة وآلات تسهل من عملية الإنتاج؛
- **الحوافز:** و هي دوافع مشجعة و حالات مرغوب فيها يمكن أن تتحول إلى فرص أمام المنظمة و بالتالي استغلالها و الانتفاع منها؛
- **الأعراض الإيجابية:** وهي تمثل حالات تنبئ بإمكانية ظهور محفزات ودوافع مشجعة أو ربما فرص يمكن استغلالها واستثمارها، ومثال ذلك وجود معلومات رسمية أو شبه رسمية تشير إلى اتجاه إحدى أو بعض مؤسسات الأعمال المنافسة إلى سحب وإخراج منتوج منافس من السوق؛
- **المتغيرات المحايدة:** وتتمثل في حالات عارضة أو مؤقتة لا يكون لها تأثيرا إيجابيا أو سلبيا في الوقت القريب على أداء مؤسسات الأعمال، إلا أنه من المحتمل أن تنتقل هذه الحالة إلى المنطقة الإيجابية و (أو) السلبية، ومن تم يصح لها تأثيرا إيجابيا أو سلبيا على أداء وخطط المؤسسة؛
- **التهديدات:** هو تحدي أو خطر معين يظهر كنتيجة لبعض الاضطرابات أو العوامل البيئية الغير مرغوب فيها ويتجه تأثيرها سلبيا على أداء مؤسسات الأعمال، مثل حالة احتمال دخول منافسين جدد بمنتوجات جديدة بجودة أفضل وسعر تنافسي؛
- **العوائق:** وهي مجموعة القيود التي تحد من تصرفات مؤسسات الأعمال وبالتالي يكون تأثيرها سلبيا على أداء وسلوك المؤسسة، وقد تكون ذات طبيعة قانونية مثل القيود الحكومية على الاستيراد؛
- **الأعراض السلبية:** وهي مجموعة القيود والتهديدات محتملة الوقوع – احتمال وقوعها – والتي تؤثر بشكل سلبي على أداء وسلوك مؤسسات الأعمال، إلا أنه يكون لها متسع من الوقت لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

5.2- مكونة بيئة الأعمال: وتتضمن كل من العناصر التالية:

1.5.2- البيئة الفنية (التكنولوجية): هي المعرفة المستمدة من الدراسات والأبحاث العلمية لغرض القيام بعدد من المهام واستحداث وسائل وأساليب لتحقيق مجموعة من الأهداف، فإذا التكنولوجية هي المعرفة التي تقوم على أساس استخدام الطرق العلمية في البحث وما ينشأ عنه هو الذي يظهر على الشكل التالي:

- ظهور منتوجات جديدة أو خدمات جديدة؛
- ظهور بدائل متطورة لوسائل الإنتاج؛
- ظهور مواد خام جديدة و طرق استخدامها.

غالبا ما يصعب على المؤسسة معرفة وإدراك الخطر الحقيقي الذي يمكن أن يسببه التغير السريع في التكنولوجيا [8].

2.5.2- البيئة الاجتماعية والحضارية: التباين الحاصل في البيئة الاجتماعية والحضارية له انعكاسات على نوعية المؤسسات، حيث أن البيئة الاجتماعية تساهم في تحديد قيم ومعتقدات واتجاهات سلوك الأفراد عموما وبالتالي المجتمع الذي تتعامل أو تنشط فيه الشركات.

3.5.2- البيئة السياسية والقانونية: ترتبط بيئة الأعمال بشكل وثيق مع البيئة السياسية والقانونية لأن العديد من القرارات الاقتصادية تصدر من الجهات السياسية في المجتمع، والقوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة أهم عناصر المتغيرات السياسية والقانونية وبالتالي لها تأثير كبير سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أداء سلوك مؤسسات الأعمال. وهي تشمل العناصر الأساسية التالية:

- **القوانين والتشريعات:** تعد القوانين التي تصدرها الحكومات دورا هاما في التأثير إما إيجابيا أو سلبيا على ممارسة الأعمال من خلال احتوائها على امتيازات ينتج عنها فرص وحوافز يجب استغلالها والاستفادة منها أو احتواءها على قيود وعوامل تشكل تهديد على أداءها وسلوكها، كما تلعب المؤسسات في مجال العلاقات الاقتصادية دورا هاما في تكوين وتأسيس

[8] د/ فلاح حسن الحسيني" الإدارة الإستراتيجية" دار وائل للنشر– عمان– الأردن 2000 ، ص69.

التوقعات حول حقوق واستخدام الموارد في الأنشطة الاقتصادية[9]، وأعتبرها (Douglass c north) بالأنظمة المحفزة؛[10]

- **الخطر السياسي**: يمكن تعريف الخطر السياسي بأنه تغير مفاجئ في البيئة السياسية المحلية ويترتب عليه أثار سلبية على ممارسة الأعمال و على مدي جاذبية الاستثمارات، ويتنوع الخطر السياسي بتنوع أسبابه ومستوياته وقد يأخذ عدة أشكال منها: التأميم- المصادرة- الحرب- القيود المفروضة على تحويل العملات الأجنبية للخارج- إلغاء العقود والاتفاقيات أو عدم الوفاء بها لأسباب سياسية- التميز في تطبيق قوانين الضرائب بين المنظمات المحلية والأجنبية- عدم وجود قوانين لحماية حقوق الملكية الفكرية- وعدم توفر الأمن ومحاربة الجريمة.

4.5.2- البيئة الدولية: على ضوء التطورات الاقتصادية الدولية المتلاحقة ومع التباين في المتغيرات البيئية على المستوى الدولي واتفاقيات تحرير التجارة لا يمكن عزل متغيرات البيئة الدولية ومدى تأثيرها على أداء مؤسسات الأعمال، وإن المجتمع الدولي والشركات التي تعمل في هذه البلدان يجب أن تقدم دعمها للإصلاحات المحلية[11] وهي تحتوي على كل من، ميزان المدفوعات والقيود على حركة التجارة الدولية، التكتلات الاقتصادية، العلاقات الدولية، الاختلافات الحضارية.

5.5.2- البيئة الاقتصادية: تشير البيئة الاقتصادية إلى خصائص النظام الاقتصادي التي يتم فيه ممارسة نشاطات الأعمال وهي تشمل المتغيرات التالية:

- **الدخل**: يتشكل الدخل من الموارد المالية المتاحة للأفراد في المجتمع وهناك 04 أنواع من الدخل هي: الدخل القومي، الدخل الإجمالي، الدخل الصافي، الدخل الفائض؛
- **الطلب**: الطلب على سلعة أو خدمة معينة هو مجموع ما يحتاجه الأفراد في حدود منطقة جغرافية معينة (الأسواق) وخلال فترة زمنية محددة، والتنبؤ على حجم الطلب المتوقع على

[9] د/عبد القادر على – مؤشر قياس المؤسسات- مجلة جسر التنمية-العدد 60 – المعهد العربي للتخطيط – بالكويت -2007 – ص 03

[10] Dr Douglass C. North -Lauréat du Prix Nobel d'économie 1993- les fondements de la nouvelle économie institutionnelle -p 04-CIPE.

[11] إيريك هونتز – إشراك مجتمع الأعمال المحلي في الإصلاح – مركز المشروعات الدولية الخاصة للتنمية – ص03

السلع والخدمات يساعد على تحديد حجم الإنتاج وما يترتب عليها من قرارات وخاصة القرارات التوسعية في مجال الأعمال، ويتكون الطلب من عنصرين هما[12]: الرغبة والقدرة؛

- **دورة الأعمال**: يقصد بدورة الأعمال إلى التقلبات الدورية التي تحدث في الاقتصاد العام للدولة وتأخذ شكلا متعاقبا ومتتاليا وتتكون دورة الأعمال من 04 مراحل أساسية هي: مرحلة الرخاء، مرحلة الركود الاقتصادي، مرحلة الكساد الاقتصادي مرحلة الانتعاش؛
- **السياسات المالية والنقدية للدولة**: إن ارتفاع أسعار السلع والخدمات مع ثبات دخل الأفراد أو عدم زيادته بنفس نسبة الزيادة في الأسعار يؤدي إلى ظهور التضخم الذي يعرف على أنه زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أو على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما و الناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة[13].

3- واقع بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات في الجزائر من مؤشرات دولية مختارة:

ساهمت العديد من الهيآت والمنتديات الإقليمية والدولية بإصدار مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تساعد المستثمرين على معرفة بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات الملائمة لجذب الاستثمارات، بحيث أثبتت الوقائع العملية أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب الدولة في هذه المؤشرات وبين مقدار جاذبية مناخها الاستثماري بالرغم من النقص الملاحظ في درجة موضوعية ودقة هذه المؤشرات، لأن أصحاب القرار والمستثمرين ورجال الأعمال يعتمدون على قراءاتها في معرفة الظروف التي تسود بلد معين، وسنحاول في هذا الجزء تحليل عرض مجموعة من المؤشرات المكونة لبيئة الأعمال ونوعية المؤسسة في كل من الجزائر ومقارنتها مع بعض الدول العربية.

ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

1.3- مؤشر التنافسية العالمي:

يعد هذا المؤشر من أهم النشاطات التي تصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس/سويسرا، وهو مؤشر فعال يقيس القدرة التنافسية للدول، وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف

[12] د/إسماعيل عبد الرحمان و د/حربي عريقان "مفاهيم و نظم اقتصادية" دار وائل للنشر-عمان- الأردن, الطبعة الأولى2004. ص 319.

[13] د/إسماعيل عبد الرحمان و د/حربي عريقان, مرجع سابق, ص 163.

في بيئة الأعمال ونوعية المؤسسة، كما أنه يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي لأجل النهوض بالتنافسية الاقتصادية وتعرف التنافسية حسب الكتاب السنوي للتنافسية العالمية بأنها قدرة الدولة على خلق بيئة تنافسية قادرة على دوام المشاريع والأعمال في ضوء الاختلافات السياسية، والاجتماعية، والثقافية التي تعمل في ظلها تلك المشاريع.

يذكر أن مؤشر التنافسية العالمي الذي أصبح بديلا عن المؤشرين الخاص بتنافسية النمو والأعمال في السنوات السابقة، صنفت الدول حسب مراحل تطور اقتصادياتها وتنافسيتها بالاعتماد على المنهجية التالية[14] :

- مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية (1)؛
- مرحلة الاقتصاد المعتد على الكفاءة و الفعالية (2) ؛
- مرحلة الاقتصاد المعتد على المعرفة و الابتكار(3) .

ويدخل في حساب هذا المؤشر كل من المحاور الفرعية التالية:

- محور المؤسسات – محور البنية التحتية – محور مدى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي ؛
- محور الصحة والتعليم الأساسي– محور التعليم العالي والتدريب –محور كفاءة السوق ؛
- محور كفاءة سوق العمل –محور تطور الأسواق المالية –محور الجاهزية التكنولوجية ؛
- محور حجم السوق –محور مدى تطور بيئة الأعمال–محور الابتكار.

1.1.3– دليل مؤشر التنافسية: يتراوح مؤشر التنافسية من (1) أدنى درجة تنافسية إلى (7) أعلى درجة تنافسية، بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من التنافسية في حين أن انخفاض رصيد الدولة من النقاط يدل على مستوى منخفض من التنافسية.

2.1.3– موقع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية: حسب مؤشر التنافسية العالمية لسنة 2010–2011، كانت عدد الدول المشاركة والبالغ عددها (139) دولة، احتلت الجزائر المرتبة (86) عالميا، واحتلت قطر المرتبة الأولى عربيا و(17) عالميا ، وتليها السعودية في المرتبة (21)، تم الإمارات في المرتبة (25)، واحتلت تونس المرتبة (32)، أما المغرب تحصلت على المرتبة (75) .

والجدول أدناه يوضح بالتفصيل موقع كل من الجزائر وبعض الدول العربية بالنسبة لمؤشر التنافسية العالمية في سنة 2008، 2009، 2010.

[14] الكتاب السنوي للتنافسية العالمية– معهد التنمية الإدارية سويسرا –2004

جدول رقم 01

مؤشر التنافسية العالمية للجزائر وبعض الدول العربية 2010/2009/2008

الدولة	مؤشر التنافسية العالمية / الترتيب عالميا					
	سنة 2008		سنة 2009		سنة 2010	
	الترتيب	النسبة	الترتيب	النسبة	الترتيب	النسبة
قطر	26	4.8	22	4.9	17	5.1
السعودية	27	4.7	28	4.7	21	4.9
الإمارات	31	4.7	23	4.9	25	4.9
تونس	36	4.6	40	4.5	32	4.7
المغرب	73	4.1	73	4.0	75	4.1
الجزائر	99	3.7	83	3.9	86	4.0

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقرير التنافسية العالمية 2011/2010

The Global Competitiveness Report 2011-2010 © 2010 World Economic Forum

وبمقارنة المؤشر ما بين سنة 2008، 2009 و2010 نجد بأن:

- **الجزائر**: بالرغم من التراجع في الأداء التنافسي في الترتيب إلا أنها حققت زيادة في مؤشر التنافسية بنسبة (0.1)، ومن خلال دراسة ومقارنة العوامل الفرعية لحساب مؤشر التنافسية بالنسبة لاقتصاد الجزائري نجد بأنه في مرحلة انتقالية مابين الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية والاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار، من خلال الاعتماد على محور الاستقرار في مستوي الاقتصاد الكلي ومحور حجم السوق وضعف المحاور الأخرى.
- قطر: تميز أداءها التنافسي بمستوي مرتفع وفي المرتبة الأولى مقارنة بمجموع الدول العربية، فهي تحقق ارتفاع مستمر، فقد حققت زيادة في الأداء التنافسي بـــ (09) درجة مع الزيادة في المؤشر بنسبة (0.3)، ومن خلال دراسة ومقارنة العوامل الفرعية لحساب مؤشر التنافسية بالنسبة لاقتصاد دولة قطر نجد بأنه في مرحلة انتقالية من الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد معتمد على الكفاءة والفعالية وأصبح يتوفر على المتطلبات الأساسية الشيء الذي يجعله يتوفر على بيئة تنافسية مرتفعة.
- السعودية: تميز أداءها التنافسي بمستوي مرتفع، فقد حققت زيادة في الأداء التنافسي بـــ (06) درجة مع الزيادة في المؤشر بنسبة (0.2)، ومن خلال دراسة ومقارنة العوامل الفرعية لحساب

مؤشر التنافسية بالنسبة لاقتصاد المملكة العربية السعودية نجد بأنه في مرحلة انتقالية من الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد معتمد على الكفاءة والفعالية وأصبح يتوفر على المتطلبات الأساسية الشيء الذي يجعله يتوفر على بيئة تنافسية مرتفعة.

- الإمارات: تميز آدائها التنافسي بمستوي مستقر وخاصة في نسبة المؤشر الذي لم يعرف تراجع، فقد حققت انخفاض في الأداء التنافسي بـــ (02) درجة، ومن خلال دراسة ومقارنة العوامل الفرعية لحساب مؤشر التنافسية بالنسبة لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نجد بأنه في المرحلة الثالثة وهو الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار، فزيادة على توفره على المتطلبات الأساسية والقدرة والكفاءة فهو يتجه إلى التركيز على توفير بيئة إعمال جذابة وملائمة مع التجديد والابتكار .
- تونس: حققت زيادة في الأداء التنافسي بـــ (08) درجات مع الزيادة في المؤشر بنسبة (0.2)، ومن خلال دراسة ومقارنة العوامل الفرعية لحساب مؤشر التنافسية بالنسبة لاقتصاد دولة تونس نجد بأنه في المرحلة الثانية وهو الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية، فهو يتجه إلى التركيز على توفير التعليم العالي والتدريب،كفاءة السوق، كفاءة سوق العمل، تطور الأسواق المالية، الجاهزية التكنولوجية، وتحتل تونس المرتبة الأولي في منطقة المغرب العربي في الأداء التنافسي وهي تونس الدولة الوحيدة في منطقة المغرب العربي التي حققت مستوي مرتفع من التنافسية وفي مرتبة متقدمة من دول الخليج العربي وعلى الخصوص (عمان-الكويت-البحرين).
- المغرب: يمر بنوع من الاستقرار في الترتيب في الأداء التنافسي مع الزيادة في المؤشر بنسبة (0.1)، ومن خلال دراسة ومقارنة العوامل الفرعية لحساب مؤشر التنافسية بالنسبة لاقتصاد المملكة المغربية نجد بأنه في مرحلة انتقالية مابين الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية والاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار، من خلال الاعتماد على محور الاستقرار في مستوي الاقتصاد الكلي .

وكخلاصة لتحليل مؤشر التنافسية وعلى الرغم من النتائج المحقق في مجال التنافسية، إلا انه يتطلب من جميع الدول وخاصة **الجزائر** العمل على تبني إصلاحات قوية ونوعية للوصول إلى أداء تنافسي مرتفع وبالتحديد في محور – محور البنية التحتية – محور كفاءة سوق العمل – محور تطور الأسواق المالية –محور الجاهزية التكنولوجية –محور الابتكار وكلها عناصر مكونة لبيئة الأعمال ونوعية

مؤسسات ، بحيث يكون لهذا الأداء التنافسي انعكاس جيد على جعل المنطقة جذابة للأستثمارات الأجنبية وتميزها ببيئة أعمال ونوعية مؤسسات ملائمة.

2.3- مؤشر الحرية الاقتصادية: يقيس مؤشر الحرية الاقتصادية كيفية تناسق مؤسسات و سياسات بلد ما مع الحرية الاقتصادية ويصدر المؤشر في شكل تقرير سنوي منذ سنة 1995 [15] عن معهد "هيرتاج فاونديشن" (Heritage Foundation)[16] وصحيفة (وول ستريت جورنال Wall sreet journal) و هو أداة فعالة في أيدي صانعي السياسة الاقتصادية ورجال الأعمال والمستثمرين ويستقطب اهتماما متزايدا لعدد كبير من دول العالم بحيث غطى المؤشر لسنة 2011 (179) دولة من بينها الجزائر وبعض الدول العربية، ويدخل ضمن مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية المتوسط الحسابي للمؤشرات الفرعية التالية:

- السياسة التجارية، السياسة النقدية، تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمارات الأجنبية؛
- وضع القطاع المصرفي و التمويل، مستوى الأجور و الأسعار، حقوق الملكية الفردية؛
- التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية،الاقتصاد غير الرسمي،العبء المالي للدولة؛
- درجة تدخل الدولة.

من أجل الحصول على تقييم أعلى في مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم، على السياسات الحكومية أن تأخذ في اعتبارها بعض الأمور وتمتنع عن أداء أمور أخرى، فالسياسات الحكومية تشجع الحرية الاقتصادية عندما تؤسس هيكلا قانونيا يوفر تنفيذ منصف للعقود والمنازعات القضائية وسيادة القانون بعيدا عن أي تدخلات، بالإضافة إلى حماية الأفراد وممتلكاتهم من كل أشكال الاعتداء على الملكية وخاصة الاستيلاء والمصادرة، وبانتهاج السياسات الحكومية للحرية الاقتصادية يتوفر لأصحاب الأعمال الحرة والمستثمرين والشركات وكذا المؤسسات الاقتصادية سهولة أكبر في مجال ممارسة الأعمال.

---

[15]: تعود جذور مؤشر الحرية الاقتصادية إلى سلسلة من المؤتمرات استضافها الاقتصادي "مايكل و ولكر" من معهد (فريزر Fraser) والحائز على جائزة نوبل للاقتصادي "ميلتون فريدمان Milton Friedman" من سنة 1986 إلى غاية سنة 1994 بالإضافة إلى مشاركة أبرز علماء الاقتصاد بمن فيهم الحائزان على جائزة نوبل وهما "جاري بيكر ودوغلاس نورث" وفي نهاية أدت المؤتمرات إلى نشر التقرير العالمي للحرية الاقتصادية في سنة 1995.

[16]: تأسست (The haitage fourditi) عام 1973 في شكل معهد للبحوث والدراسات وتتلخص مهمتها بصياغة وترويج السياسات الحكومية باعتماد على مبادئ المشاريع الحرة والتدخل الحكومي المحدود والحرية الفردية.

1.2.3- دليل المؤشر: بعد تحديد العوامل الأساسية المؤثرة في حساب وقياس مؤشر الحرية الاقتصادية، يتم منح أوزان متساوية لهذه العوامل ومن ثم يحسب المؤشر بأخذ متوسط مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية السالفة الذكر وذلك وفق مقياس رقمي يتراوح ما بين 0 إلى 100 بحيث تدل كل فئة رقمية على:

- من (0-49,9) تدل على حرية اقتصادية ضعيفة جدا؛
- من (50-59,9) تدل على حرية اقتصادية ضعيفة؛
- من (60-69,9) تدل على حرية اقتصادية معتدلة؛
- من (70-79,9) تدل على حرية اقتصادية شبه كاملة؛
- من (80-100) تدل على حرية اقتصادية كاملة.

2.2.3- موقع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية: احتلت **الجزائر** المرتبة 132 عالميا وجاءت البحرين المرتبة الأولى عربيا والعاشرة (10)عالميا بالنسبة لسنة 2011، تم تلتها قطر التي تحصلت على المرتبة (27) عالميا تم على التوالي كل من (عمان - الإمارات – السعودية - الكويت) في المراتب (34-47-54-61) عالميا ، ثم جاء الترتيب بعده لمنطقة المغرب العربي ككل (المغرب-تونس-الجزائر-موريتانيا) على التوالي (93-100-132-134) عالميا وفي الأخير نجد ليبيا بحصولها على المرتبة 173 عالميا، ومجموع المتغيرات الفرعية المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية مبينة وفق الجدول التالي:

جدول رقم 02

مؤشرا لحرية الاقتصادية للجزائر وبعض الدول العربية2010-2011

الترتيب عالميا 2011	البلد	نسبة المؤشر لسنة 2011	الفرق في المؤشر بالنسبة لسنة 2010	التشريعات والإجراءات	السياسة التجارية	العبء المالي	درجة تدخل الدولة	السياسة النقدية	الاستثمار الخاص والأجنبي	القطاع المصرفي والتمويل	حقوق الملكية	الإقتصاد غير الرسمي	الأجور ولأسعار
10	البحرين	77.7	1.4	77.4	82.8	99.8	80.2	74.0	75.0	80.0	60.0	51.0	97.0
27	قطر	70.5	1.5	70.3	82.4	99.8	78.1	71.9	45.0	50.0	70.0	70.0	67.0
34	عمان	69.8	2.1	69.4	83.6	98.5	68.1	69.5	55.0	60.0	50.0	55.0	89.1
47	الامارات	67.8	0.5	67.3	82.6	99.9	79.1	76.5	35.0	50.0	50.0	65.0	72.4
54	السعودية	66.2	2.0	86.1	82.2	99.4	74.6	64.3	40.0	50.0	45.0	43.0	77.0
61	الكويت	64.9	-2.8	64.4	81.6	99.9	69.7	69.3	55.0	50.0	50.0	41.0	67.9
93	المغرب	59.6	0.4	75.7	75.8	67.8	74.6	76.5	65.0	60.0	40.0	33.0	27.2
100	تونس	58.5	-0.5	80.2	53.5	73.7	77.6	77.3	35.0	30.0	50.0	42.0	65.7
132	الجزائر	52.4	-4.5	69.4	72.8	72.8	62.4	75.4	20.0	30.0	30.0	28.0	52.9
134	موريتانيا	52.1	0.1	48.3	69.9	69.9	73.9	77.4	30.0	40.0	25.0	25.0	50.3
173	ليبيا	38.6	-1.6	20.0	85.0	85.0	44.5	71.0	10.0	20.0	10.0	25.0	20.0

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية

Index of Economic Freedom2011 / 2011

3.2.3- مقارنة الجزائر مع الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية: على اختلاف الأنظمة السياسية لمجموعة الدول العربية والتي تعد أهم العوامل الأساسية في قياس مؤشر الحرية الاقتصادية وبالرجوع إلى دليل المؤشر المشار إليه أعلاه، نجد بأن:

* **الجزائر** حققت نسبة (52.1) نقطة مما يؤهلهم لتصنيف اقتصادياتهم في مجال حرية اقتصادية ضعيفة، بحيث شهدت تراجع في نسبة المؤشر بـــ (4.5) نقطة مقارنة مع نسبة المؤشر لسنة 2010 ، مع وجود نقائص في المؤشرات الفرعية لكل من المتغيرات التالية (الاستثمار الخاص والأجنبي – القطاع المصرفي والتمويل –حقوق الملكية – الاقتصاد غير الرسمي–الأجور والأسعار)؛
* البحرين تحصلت على نسبة (77.7) نقطة بزيادة نسبة (1.4) نقطة مقارنة مع نسبة المؤشر لسنة 2010 ومما يؤهلها في تصنيف اقتصادها في مجال حرية اقتصادية شبه كاملة مع وجود نقائص في المؤشرات الفرعية لكل من المتغيرات(حقوق الملكية – الاقتصاد غير الرسمي) .

* قطر تحصلت على نسبة (70.5) نقطة بزيادة نسبة (1.5) نقطة مقارنة مع نسبة المؤشر لسنة 2010 ومما يؤهلها في تصنيف اقتصادها في مجال حرية اقتصادية شبه كاملة مع وجود نقائص في المؤشرات الفرعية لكل من المتغيرات (الاستثمار الخاص والأجنبي – القطاع المصرفي والتمويل-الأجور والأسعار)؛
* (عمان – الإمارات – السعودية – الكويت) حققت هذه الدول المنتمية لمنطقة الخليج العربي على نسبة تتراوح مابين (60 إلى 69) نقطة وهي على التوالي (69.8-67.8-66.2-64.9) نقطة مما يؤهلهم لتصنيف اقتصادياتهم في مجال حرية اقتصادية معتدلة، بحيث لم يشهد إلى الكويت تراجع نسبته في المؤشر بـــ(2.8) نقطة مقارنة مع نسبة المؤشر لسنة 2010، مع وجود نقائص لمجموع هذه الدول في المؤشرات الفرعية لكل من المتغيرات (الاستثمار الخاص والأجنبي – القطاع المصرفي والتمويل -حقوق الملكية – الاقتصاد غير الرسمي)؛
* (المغرب-تونس- موريتانيا) حققت نسبة تتراوح مابين (50 إلى 59) نقطة وهي على التوالي (59.6-58.5-52.4-52.1) نقطة مما يؤهلهم لتصنيف اقتصادياتهم في مجال حرية اقتصادية ضعيفة ، بحيث لم تشهد إلى الجزائر تراجع نسبتها في المؤشر بـــ (4.5) نقطة مقارنة مع نسبة المؤشر لسنة 2010، مع وجود نقائص لمجموع هذه الدول في المؤشرات الفرعية لكل من متغيرات(الاستثمار الخاص والأجنبي – القطاع المصرفي والتمويل – حقوق الملكية – الاقتصاد غير الرسمي- الأجور والأسعار)؛
* ليبيا تحصلت على المرتبة الأخير بنسبة (38.6) نقطة وخسارتها نسبة (1.6) نقطة مقارنة مع نسبة المؤشر لسنة 2010 ومما يؤهلها في تصنيف اقتصادها في مجال حرية اقتصادية ضعيفة جدا مع وجود نقائص في المؤشرات الفرعية لكل من المتغيرات(التشريعات والإجراءات-درجة تدخل الدولة-الاستثمار الخاص والأجنبي – القطاع المصرفي والتمويل-الأجور والأسعار).

على العموم نجد أن **الجزائر** تميز اقتصادها بحرية اقتصادية ضعيفة ، مع وجود نقائص في المؤشرات الفرعية لكل من المتغيرات التالية (الاستثمار الخاص والأجنبي – القطاع المصرفي والتمويل – حقوق الملكية – الاقتصاد غير الرسمي-الأجور والأسعار) وكل هذه المتغيرات من العناصر المكونة لبيئة الأعمال ونوعية المؤسسات مما يجعلها في تأخر واضح في مجال استقطاب حجم أكبر من الاستثمارات الأجنبية وبالتالي عليها إدخال إصلاحات عاجلة لتدارك النقائص الملاحظة وجعل مكانها يتميز بجاذبية للاستثمارات الأجنبية.

3.3- مؤشر تقويم المخاطر القطرية:

يصدر عن جهات دولية مشهود لها بالكفاءة والتمييز، ويساهم في إعطاء نظرة واضحة لصانعي القرار والمستثمرين بالنسبة لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار ويشمل عدة مؤشرات لوكالات متعددة.

4.3- مؤشر ممارسة الأعمال:

يرصد ويحلل هذا المؤشر مدى سهولة أو تعقيد الإجراءات المرتبطة بممارسة الأعمال في الدولة المستهدفة والتي بدورها قد تكون عنصرا معوقا للنمو والإنتاجية أو محفزا له ومنه تحدد مدى جاذبية بيئة الاستثمار وممارسة الأعمال، كما يهدف هذا المؤشر إلى توفير أساس للمقارنة بين الإجراءات الرسمية التي تفرضها الدولة لممارسة الأعمال ومدى النجاح في تطبيق القوانين وحماية الحقوق وتوفير بيئة تشريعية وقانونية ملائمة لممارسة الأعمال وتأثير ذلك على مدى نجاعة الإصلاحات المطبقة لتعزيز دور القطاع الخاص وجذب الاستثمارات وخلق فرص عمل جديد لمحاربة البطالة، ومن زاوية أخرى يساهم مؤشر ممارسة الأعمال في قياس الجانب المؤسسي (نوعية المؤسسات) والذي من شأنه دعم جهود العاملين في هيئات تشجيع وترويج الفرص الاستثمارية.

موقع الجزائر وبعض الدول العربية في مؤشر ممارسة الأعمال: يستند في إعداد مؤشر ممارسة الأعمال إلى قاعدة بيانات بيئة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي و بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية بالإضافة إلى التقرير السنوي لممارسة الأعمال (Doing Business) التي تم التركيز فيه على الأنظمة والقوانين والمؤسسات الحكومية من خلال مجموعة من المؤشرات ذات الطبيعة الإدارية والتنظيمية والقانونية ذات العلاقة بالمشاريع الاستثمارية وأنشطة القطاع الخاص، والتي تؤثر بدرجة كبيرة على سهولة ممارسة الأعمال في الدولة المستهدفة وهي تضم كل من المؤشرات الفرعية التالية:

- مؤشر تأسيس الكيان القانوني للأعمال، مؤشر استخراج تراخيص البناء؛
- مؤشر تسجيل الملكية (العقارات)، مؤشر الحصول على الائتمان؛
- مؤشر حماية المستثمرين، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود؛
- مؤشر إنفاذ العقود، مؤشر تصفية النشاط التجاري ، مؤشر قوانين العمل.

ولأجل إعطاء نظرة حول مؤشر ممارسة الأعمال سوف نتطرق لأهم المؤشرات الفرعية المركبة لهذا المؤشر بالنسبة لسنة 2011 والتي تم بمشاركة (183) دولة وهي:

1.4.3- مؤشر تأسيس الكيان القانوني للأعمال: ويسمي أيضا بداية النشاط التجاري، يلخص هذا المؤشر التحديات التي تواجه الشركات والمؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال عند تأسيس الكيان القانوني للمشروع (البدء في المشروع) وحسب تقدير البنك العالمي في تقريره "ممارسة الأعمال 2011" فإنه قصد تجسيد مشروع في **الجزائر** لا بد من المرور عبر (14) إجراءات بتكلف تصل الى نسبة (12.9%) من متوسط دخل الفرد مستغرقة في ذلك (24) يوما، أما في السعودية لا بد من المرور عبر (04) إجراءات، وتليها كل من (عمان والمغرب) على التوالي بـــ (5و6) إجراءات ، ثم (البحرين ، الإمارات، قطر، موريتانيا، تونس، الكويت) على التوالي بـــ (7-8-8-9-10-13) إجراء، أما من حيث التكلفة فنجد أن البحرين حققت ادني تكلفة في تأسيس مشروع جديد بنسبة (0.8%) من متوسط دخل الفرد هذا بالنسبة ، أما تونس قد حققت ادني نسبة من حيث تكاليف تأسيسي الكيان القانوني الجديد والمقدرة بنسبة (5.0%) من متوسط دخل الفرد، ويمكن تلخيص هذا المؤشر في الجدول التالي:

جدول رقم 3

مؤشر تأسيس الكيان القانوني للأعمال في الجزائر وبعض الدول العربية 2011/2010

البيانات	السعودية	البحرين	الإمارات	قطر	تونس	عمان	الكويت	المغرب	الجزائر	موريتانيا
عدد الإجراءات	4	7	8	8	10	5	13	6	14	9
الوقت (بالأيام)	5	9	15	12	11	12	35	12	24	19
التكلفة- متوسط دخل الفرد	7.0	0.8	6.4	9.7	5.0	3.3	1.3	15.8	12.9	33.6
-الحد الأدنى لرأس المال -متوسط دخل الفرد	0.0	273.4	0.0	79.8	0.0	288.4	82.7	11.2	34.4	412.1

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقرير ممارسة الأعمال سنة2011 (Doing Business) البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

وعلى العموم تبقي الجزائر من الدول المتأخرة من حيث الإجراءات والوقت المستغرق في تأسيس كيان قانوني جديد لممارسة الأعمال أما من حيث التكلفة وتوفر الحد الأدنى لرأس المال مقارنة مع متوسط دخل الفرد المرتفع في بعض الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج نجدها من الدول غير المكلفة ماليا عند بداية النشاط التجاري وبالتالي نستنتج أن الجزائر تتسم ببيئة أعمال ونوعية مؤسسات

يسودها سهولة تأسيس كيان قانوني لبداية نشاط تجاري وخاصة في مجال تكلفة الإنشاء وتوفر الحد الأدنى لرأس المال مقارنة مع بعض الدول العربية الذي تتسم بتكاليف مرتفعة جدا في هذا المجال.

2.4.3- مؤشر دفع الضرائب: يظهر هذا المؤشر الضرائب الفعلية اللازمة على المؤسسات والشركات أن تدفعها لمصالح الضرائب، وحسب تقدير البنك العالمي في تقريره "ممارسة الأعمال 2011 فقد سجلت **الجزائر** مجموع (34) دفوعات والتي تشمل جميع الإجراءات المرتبطة بدفع مختلف الرسوم والضرائب، مستغرقة في ذلك (451) ساعة وبنسبة (72.0%) من إجمالي الربح، أما قطر المرتبة الأولى عربيا والثانية عالميا بمجموع (03) دفوعات والتي تشمل جميع الإجراءات المرتبطة بدفع مختلف الرسوم والضرائب، مستغرقة في ذلك (36) ساعة وبنسبة (11.3%) من إجمالي الربح، ثم تلتها في الترتيب على التوالي كل من (الإمارات –السعودية –عمان–الكويت–البحرين)، وبعدها نجد تونس بـــ (08) دفوعات، مستغرقة في ذلك (144) ساعة وبنسبة (62.8%) من إجمالي الربح، ثم تلتها في الترتيب على التوالي كل من (المغرب–الجزائر–موريتانيا) ويمكن تلخيص هذا المؤشر في الجدول التالي :

جدول رقم 04

مؤشر دفع الضرائب في الجزائر وبعض الدول العربية 2011/2010

البيانات	السعودية	البحرين	الإمارات	قطر	تونس	عمان	الكويت	المغرب	الجزائر	موريتانيا
المدفوعات (العدد سنويا)	14	25	14	3	8	14	15	28	34	38
الوقت (بالساعات)	79	36	12	36	144	62	118	358	451	696
إجمالي سعر الضريبة (%من الارباح)	15.5	15.0	14.1	11.3	62.8	21.6	15.5	41.7	72.0	68.4

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقرير ممارسة الأعمال سنة2011 (Doing Business) البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

على العموم تتسم الجزائر بتأخر كبير في مجال مؤشر دفع الضرائب الذي يؤكد على وجود مؤسسات رديئة ومعيقة لجعلها جذابة للاستثمار الأجنبي والتي تتميز بحجم ضرائب مرتفع جدا مما يجعلها منطقة مكلفة ضريبيا – وجود عبئ ضريبي–، مقارنة مع مجموعة الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج التي تتسم بمناخ وبيئة أعمال يسودها حجم ضرائب أقل– عدم وجود عبء ضريبي– وبالتالي على صانعي القرار في الجزائر بمراجعة وتأهيل المؤسسات الضريبية سواء من حيث التشريعات والقوانين المنظمة للقطاع وطريقة عملها بغيت الوصول إلى بيئة أعمال ونوعية مؤسسات التي تعد

الضرائب أهم المتغيرات المكونة لها بتوفر قدر كبير من الاحترافية في التعامل مع الاستثمارات الأجنبية سواء من حيث الوقت وعدد الإجراءات والوعاء الضريبي.

3.4.3- مؤشر التجارة عبر الحدود: في مجال التجارة الخارجية حققت **الجزائر** بالنسبة لسنة 2011، فلأجل إجراء عملية تصدير يتم تقديم (08) وثائق وتصل تكلفة التصدير إلى (1248) دولار لكل شحنة أحادية، أما للقيام بعملية استيراد لا بد من تقديم (09) وثائق بتكلفة تصل إلى (1428) دولار لكل شحنة أحادية، واحتلت الإمارات المرتبة الأولى عربيا بالنسبة لسنة 2011 ، فلأجل إجراء عملية تصدير يتم تقديم (04) وثائق وتصل تكلفة التصدير إلى (521) دولار لكل شحنة أحادية، أما للقيام بعملية استيراد لا بد من تقديم (05) وثائق بتكلفة تصل إلى (542) دولار لكل شحنة أحادية، ثم تليها في المرتبة الثانية السعودية ، فنجد في المرتبة الثالثة تونس فلأجل إجراء عملية تصدير يتم تقديم (04) وثائق و تصل تكلفة التصدير إلى (773) دولار لكل شحنة أحادية، أما للقيام بعملية استيراد لا بد من تقديم (07) وثائق بتكلفة تصل إلى (858) دولار لكل شحنة أحادية تم تليها في الترتيب على التوالي كل من (البحرين – قطر- المغرب - عمان – الكويت - الجزائر- موريتانيا)) ويمكن تلخيص هذا المؤشر في الجدول التالي:

جدول رقم 05

مؤشر التجارة عبر الحدود في الجزائر وبعض الدول العربية 2011/2010

البيانات	السعودية	البحرين	الإمارات	قطر	تونس	عمان	الكويت	المغرب	الجزائر	موريتانيا
عدد مستندات التصدير	5	5	4	5	4	9	8	7	8	11
الوقت (بالأيام)	13	11	7	21	13	14	17	14	17	39
تكلفة التصدير (واحد دولار لكل حاوية)	580	955	521	735	773	766	1060	700	1248	1520
عدد مستندات الاستيراد	5	6	5	7	7	9	10	10	9	11
الوقت (بالأيام)	17	15	7	20	17	17	19	17	23	42
تكلفة الاستيراد (واحد دولار لكل حاوية)	686	995	542	657	858	890	1217	1000	1428	1523

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقرير ممارسة الأعمال سنة2011 (Doing Business) البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

على العموم هناك تقارب بين الجزائر ومجموعة الدول العربية من حيث عدد المستندات واجبة التقديم والوقت المستغرق بالنسبة لعملية التصدير أو الاستيراد ولا يوجد إلا فرق بسيط لا يتجاوز (02) عدد المستندات، ولكن الملاحظ أن هناك فرق مهم من حيث كلفة التصدير والاستيراد، وبالتالي نستنتج أن منطقة الجزائر تتسم ببيئة أعمال ونوعية مؤسسات يسودها تكاليف مرتفعة بالنسبة للتجارة الخارجية مقارنة مع مجموع الدول العربية التي تتسم بحجم تكاليف أقل بالنسبة للتجارة الخارجية.

4.4.3- مؤشر تنفيذ العقود: يدرس هذا المؤشر كيفية ومصداقية النزاعات التجارية ومدي فعالية كفاءة النظام القضائي في تنفيذ العقود والاتفاقيات بالنسبة لسنة 2011، في **الجزائر** تتراوح عدد الإجراءات في (46) إجراء، مستغرق في ذلك (630) يوم وبتكلفة تقدر ب(21.9%) من المطالبة، أما تونس بحيث تتراوح عدد الإجراءات في (39) إجراء، مستغرق في ذلك (565) يوم وبتكلفة تقدر بـــ (21.8%) من المطالبة وتليها موريتانيا في المرتبة الثانية، وتصدرت قطر المرتبة الثالثة بحيث تتراوح عدد الإجراءات في (43) إجراء، مستغرق في ذلك (570) يوم وبتكلفة تقدر ب(21.6%) ثم تليها كل من (عمان-المغرب-الكويت-البحرين-الجزائر-الإمارات-السعودية) ويمكن تلخيص هذا المؤشر بالنسب في الجدول التالي:

جدول رقم 06

مؤشر إنفاذ العقود في الجزائر وبعض الدول العربية 2011/2010

البيانات	السعودية	البحرين	الإمارات	قطر	تونس	عمان	الكويت	المغرب	الجزائر	موريتانيا
عدد الإجراءات	43	48	49	43	39	51	50	40	46	46
الوقت (بالأيام)	635	635	537	570	565	598	566	615	630	370
التكلفة (من المطالبة)	27.5	14.7	26.2	21.6	21.8	13.5	18.8	25.2	21.9	23.2

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقرير ممارسة الأعمال سنة2011 (Doing Business) البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

على العموم هناك تقارب بين الجزائر ومجموعة الدول العربية من حيث عدد الإجراءات والوقت المستغرق والتكلفة بالنسبة لعملية تنفيذ العقود، وبالتالي نستنتج أن الجزائر تتسم ببيئة أعمال ونوعية مؤسسات في نفس مستوى نظيراتها في الدول العربية مما يضمن وجود مؤسسات ذات نوعية مقبولة والتي تؤهلها لجعل مكانها جذاب للاستثمارات الأجنبية.

وخلاصة لمؤشر ممارسة الأعمال في كل من الجزائر ومجموع الدول العربية (عدى ليبيا) نورد الجدول التجميعي لمجموع المتغيرات (المؤشرات) المكونة لهذا المؤشر وفق الترتيب حسب المنطقة زيادة على الترتيب عالميا كما هو موضح أدناه:

جدول رقم 07

مؤشر ممارسة الأعمال التجميعي2010/2011

البيانات	السعودية		البحرين		الإمارات		قطر		تونس		عمان		الكويت		المغرب		الجزائر		موريتانيا	
	س *	ع **	س	ع	س	ع	س	ع	س	ع	س	ع	س	ع	س	ع	س	ع	س	ع
مؤشر تأسيس الكيان القانوني للأعمال	1	13	5	78	2	46	7	111	3	48	4	78	8	141	6	82	9	150	10	152
مؤشر استخراج تراخيص البناء	1	14	2	17	3	26	4	30	8	106	5	70	6	91	7	98	9	113	10	153
مؤشر تسجيل الملكية (العقارات)	1	1	4	29	2	4	5	58	6	64	3	21	8	90	9	124	10	165	7	73
مؤشر الحصول على الائتمان.	1	46	3	89	2	72	9	138	6	89	7	128	4	89	5	89	8	138	10	152
مؤشر حماية المستثمرين	1	16	3	59	8	120	7	93	5	74	6	93	2	28	10	154	4	74	9	147
مؤشر دفع الضرائب	3	6	6	14	2	5	1	2	7	58	4	8	5	9	8	124	9	168	10	172
مؤشر التجارة عبر الحدود	2	18	4	33	1	3	5	46	3	30	7	88	8	113	6	80	9	124	10	163
مؤشر إنفاذ العقود	10	140	7	117	9	134	3	95	1	78	4	104	6	114	5	106	8	127	2	83
مؤشر تصفية النشاط التجاري	7	65	1	26	9	143	2	36	3	37	8	72	6	61	5	59	4	51	10	144
مؤشر ممارسة الأعمال	1	11	2	28	3	40	4	50	5	55	6	57	7	74	8	114	9	136	10	165

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقرير ممارسة الأعمال سنة2011 (Doing Business) البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

حيث:

*س: الترتيب حسب المنطقة (منطقة الخليج العربي + منطقة المغرب العربي).

**ع: الترتيب عالميا من مجموع 183 دول مشاركة.

الخاتمـــة والتوصيات:

يتضح من خلال الدراسات والبحوث الاقتصادية أن هناك إفرازات ناتجة عن التحولات الاقتصادية العالمية، تولي اهتماما متزايدا من قبل مختلف دول العالم لبيئة الأعمال ونوعية المؤسسات التي تعتبر احد الركائز الأساسية لتوفير موارد تمويل التنمية، بحيث يسود الحديث عن تحفيز وخلق بيئة أعمال ونوعية مؤسسات كأحد محددات لجاذبية الاستثمارات الأجنبية والذي يعطي مجموعة من الحوافز والفرص ويقلص مجموعة القيود والعوائق وما يؤكد ذلك هو اهتمام أغلب صانعي القرار في الدول عبر العالم بالتقارير التي تصدرها هيئات ومنظمات عالمية متخصصة.

خضعت الجزائر كغيرها من الدول التي شملها المسح من طرف المهيآت الدولية المتخصصة بتغطية لأهم عناصر ومكونات بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات(مؤشر التنافسية العالمية-مؤشر الحرية الاقتصادية- مؤشر تقويم المخاطر القطرية- مؤشر ممارسة الأعمال)، كما يجب عليها أن تعطي أهمية لترتيبها في هذه التقارير، وما تحمله هذه المرتبة من تقييم لنوعية وفعالية الإصلاحات السياسات والاقتصادية على الخصوص ومختلف الإصلاحات الأخرى على العموم و بالتالي إعطاء ملامح لبيئة أعمال ونوعية مؤسسات جيدة، وما يلاحظ على اقتصاد الجزائر من خلال تقييم معايير و مؤشرات قياس بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات تراوحها بين احتلال مراتب متأخرة أحيانا و مراتب وسطية أحيانا أخرى ولا نجدها تتقدم إلا على الدول المتواضعة الإمكانيات مع وجود نقاط قوة في بعض المؤشرات التي تجعلها تتفوق على مجموعة من الدول العربية في بعض الحالات والتي يجب استغلالها على أحسن وجه خاصة مع ما يتمتع به اقتصادها من إمكانيات.

هذه الوضعية توحي بعدم اهتمام أصحاب القرار بموضوع بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات كأحد محددات جاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر وما تحمله من أهمية بالغة بحيث يجب أن تكون في طليعة الأولويات هو تحسين الفرص والحوافز أمام الشركات والمؤسسات الاقتصادية بكافة أنواعها مع تخفيض التكاليف الغير مبررة والتي تشكل نوع من العراقيل والعوائق التي تحول دون توفير مناخ وبيئة أعمال متميزة وملائمة وهذا بتبني إصلاحات نوعية وهيكلية لمكونات عناصر بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات والعمل على إنشاء مؤسسات قوية توكل لها إدارة العملية الاستثمارية باحترافية واستقرار

مع استغلال نقاط قوة منطقتها الجغرافية وبالتالي الحصول على منطقة تتوفر على بيئة أعمال جذابة وملائمة على جميع المقاييس مما يزيد من قوتها الاقتصادية والسياسية والتفاوضية مع العالم الخارجي، ونتيجة لهذه الدراسة يمكن استخلاص التوصيات التالية:

- هناك تباين واختلاف في تأثير بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات من دولة إلى أخرى؛
- يوجد إجماع في مختلف دول العالم سواء المتقدمة أو النامية على ضرورة تحسين بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات باعتبارها من المحددات الرئيسة لاستقطاب أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية؛
- لا تكفي الأطر القانونية والتشريعية على خلق بيئة أعمال ونوعية مؤسسات جيدة بل يجب توافر جميع عناصر ومكونات بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات من بيئة اقتصادية، سياسة، اجتماعية، ثقافية، ودولية؛
- توجيه السياسات والتدخلات الحكومية على تحسين جميع مكونات وعناصر بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات دون تغليب جانب على آخر؛
- تشكيل مخابر بحث على مستوى الجامعات بمشاركة الخبراء والأكاديميين من مختلف التخصصات لتفكير في تشكيل قاعدة بيانات توفر كل المعطيات للقيام بدراسات وإحصائيات تطبيقية وإعداد تقارير دورية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. عبد السلام أبو قحف-"اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي-دار الجامعة الجديدة-الإسكندرية-2003
2. حسين حريم "إدارة المنظمات منظور كلي" دار الحامد للنشر والتوزيع –الأردن- الطبعة الأولى 2003.
3. محمد صالح الحناوي ومحمد فريد الصحن "مقدمة في الأعمال" الدار الجامعية للنشر-الإسكندرية-2002.
4. جمال الدين محمد المرسي وآخرون " التفكير الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية " الدار الجامعية – الإسكندرية – 2002.
5. فلاح حسن الحسيني" الإدارة الإستراتيجية" دار وائل للنشر– عمان- الأردن 2000.

6. عبد القادر على – مؤشر قياس المؤسسات- مجلة جسر التنمية-العدد 60 – المعهد العربي للتخطيط – بالكويت -2007 .
7. إيريك هونتز – إشراك مجتمع الأعمال المحلي في الإصلاح – مركز المشروعات الدولية الخاصة للتنمية
8. إسماعيل عبد الرحمان وحربي عريقان "مفاهيم ونظم اقتصادية" دار وائل للنشر-عمان- الأردن، الطبعة الأولى 2004.
9. الكتاب السنوي للتنافسية العالمية- معهد التنمية الإدارية سويسرا - 2004 .
10. تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية 2010 / 2011
11. تقرير مناخ الاستثمار في الدولة العربية - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار2008-2009
12. تقرير ممارسة الأعمال سنة 2010 / 2011 (Doing Business) البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.
13. الملخص التنفيذي لتقرير التنافسية العالمي- المعهد العربي للتخطيط – سنة 2005

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Dr Douglass C. North - Lauréat du Prix Nobel d'économie 1993- les fondements de la nouvelle économie institutionnelle -CIPE.
2. The Global Competitiveness Report 11-2010 ©2008-2009/ 2010 World Economic Forum
3. Jean pierre Lorriaux –Economie de l'entreprise - Fonctions structures - Environnement, Dunad, Paris, 1991.